

تحت رعاية وحضور معالي محافظ البنك المركزي المصري
الأستاذ حسن عبد الله



المؤتمر المصرفي العربي لعام 2025

الشراكة

بين القطاعين العام
والخاص لتمويل الاقتصاد

28-29 نيسان / ابريل

20
25
القاهرة
CAIRO

جمهورية مصر العربية

فندق فورسيزون القاهرة نايل بلازا

خلفية عامة

أصبحت الشراكات بين القطاعين العام والخاص آلية أساسية لمعالجة التحديات المالية والتشغيلية التي تواجه التنمية الاقتصادية، خاصةً في المناطق التي تتطلب تحسينات كبيرة في البنية التحتية وتقديم الخدمات. فمن خلال الجمع بين موارد القطاع العام وخبرات القطاع الخاص، يمكن لهذه الشراكات تعبئة الموارد المالية وتعزيز الكفاءة الفنية وتحقيق الكفاءة في تصميم وتنفيذ وإدارة المشاريع الكبرى.

وفي العالم العربي، تتزايد الحاجة إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص بشكل ملحوظ، حيث يواجه العديد من دول المنطقة ضغوطاً متزايدة لتلبية متطلبات النمو السكاني والتحضر وتنويع الاقتصاد، مع وجود قيود مالية تعيق تنفيذ هذه الأولويات. وغالباً ما تكون المصادر التقليدية للتمويل العام غير كافية لتمويل المشاريع الكبيرة ومتطلبات التنمية. وقد زادت جائحة كوفيد-19 من تفاقم هذه الضغوط المالية، مما أبرز الحاجة إلى آليات تمويل مبتكرة لا تعتمد فقط على الميزانيات الحكومية.

وقد نجحت بعض الدول العربية في تنفيذ مشاريع شراكة في قطاعات الطاقة والنقل والرعاية الصحية والتعليم. ومع ذلك، لا تزال المنطقة العربية تواجه تحديات يجب معالجتها لإطلاق الإمكانيات الكاملة للشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك العقبات القانونية والتنظيمية، وضعف القدرات المؤسسية، وعدم توافق الحوافز بين الأطراف العامة والخاصة، بالإضافة إلى مخاوف تتعلق بالشفافية والمساءلة. علاوة على ذلك، فإن التركيز العالمي الحالي على التنمية المستدامة والعمل المناخي والتحول الرقمي يقدم فرصاً وتعقيدات إضافية لتطبيق هذه الشراكات.

وفي ظل ادراكه للدور الحاسم الذي يمكن أن تلعبه الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تمويل النمو الاقتصادي المستدام في العالم العربي، يسعى اتحاد المصارف العربية لعقد مؤتمره المصرفي العربي للعام ٢٠٢٥ تحت عنوان الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل الاقتصاد، في القاهرة - جمهورية مصر العربية، بهدف توفير منصة لاستكشاف نماذج شراكة مبتكرة توازن بين المصلحة العامة وربحية القطاع الخاص، ومعالجة التحديات الرئيسية التي تعيق التنفيذ الناجح لمشاريع الشراكة وتبادل المعرفة بين الحكومات والمؤسسات المالية والقطاع الخاص. ومع سعي الدول العربية إلى مواءمة أولوياتها التنموية مع الاتجاهات العالمية مثل أهداف التنمية المستدامة والالتزامات تجاه التمويل الأخضر، سيركز هذا المؤتمر على أهمية دمج الاستدامة والشمولية في استراتيجيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما سيستكشف المؤتمر كيفية تعزيز التعاون الإقليمي لتطوير أطر الشراكة وتعزيز الاستثمارات العابرة للحدود، مما يدعم التكامل الاقتصادي الإقليمي. ويكتسب هذا الحوار أهمية خاصة في ظل المشهد الجيوسياسي والاقتصادي الحالي، حيث يتطلب تعزيز الصمود وتحقيق النمو طويل الأجل اتباع نهج مبتكر في التمويل والتنمية. من خلال جمع أصحاب المصلحة المتنوعين، من قيادات مالية ومصرفية من القطاعين العام والخاص في الدول العربية، يهدف هذا المؤتمر إلى تمهيد الطريق لحلول عملية من شأنها أن تحدث تحولاً إيجابياً في المنطقة.



محاوَر النقاش

١. دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تمويل النمو الاقتصادي والاتجاهات الحالية في الشراكات بين القطاعين العام والخاص في العالم العربي.
 - دراسات حالة عن مشاريع شراكة ناجحة في المنطقة العربية وخارجها.
 - دور الشراكات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
٢. الإطار التنظيمي والسياسي لتفعيل الشراكات الفعالة.
 - القوانين والتشريعات الداعمة لتنفيذ الشراكات بنجاح.
 - موازنة السياسات العامة مع حوافز القطاع الخاص.
 - آليات توزيع المخاطر وحل النزاعات.
٣. آليات التمويل المبتكرة للشراكات بين القطاعين العام والخاص.
 - دور المصارف العربية في تمويل مشاريع الشراكة.
 - التمويل الممزوج وحلول التمويل المبتكرة الأخرى.
 - الشراكات الخضراء: دمج التمويل المناخي في المبادرات المشتركة.
٤. فرص الشراكات القطاعية بين القطاعين العام والخاص.
 - تطوير البنية التحتية: النقل، الطاقة، والتخطيط الحضري.
 - القطاعات الاجتماعية: الرعاية الصحية، التعليم، والإسكان الميسور.
 - التحول الرقمي: بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدن ذكية.
٥. التحديات والمخاطر في تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
 - إدارة المخاطر المالية والتشغيلية وسمعة الأطراف.
 - بناء القدرات داخل المؤسسات العامة لإدارة الشراكات.
 - ضمان الشفافية والمساءلة في عقود الشراكة.
٦. تعزيز التعاون الإقليمي في تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
 - المشاريع المشتركة عبر الحدود داخل المنطقة العربية.
 - فرص التعاون بين الدول العربية والشركاء الدوليين.
 - دور المؤسسات المالية الإقليمية وبنوك التنمية في دعم الشراكات.





الشراكة

بين القطاعين العام
والخاص لتمويل الاقتصاد